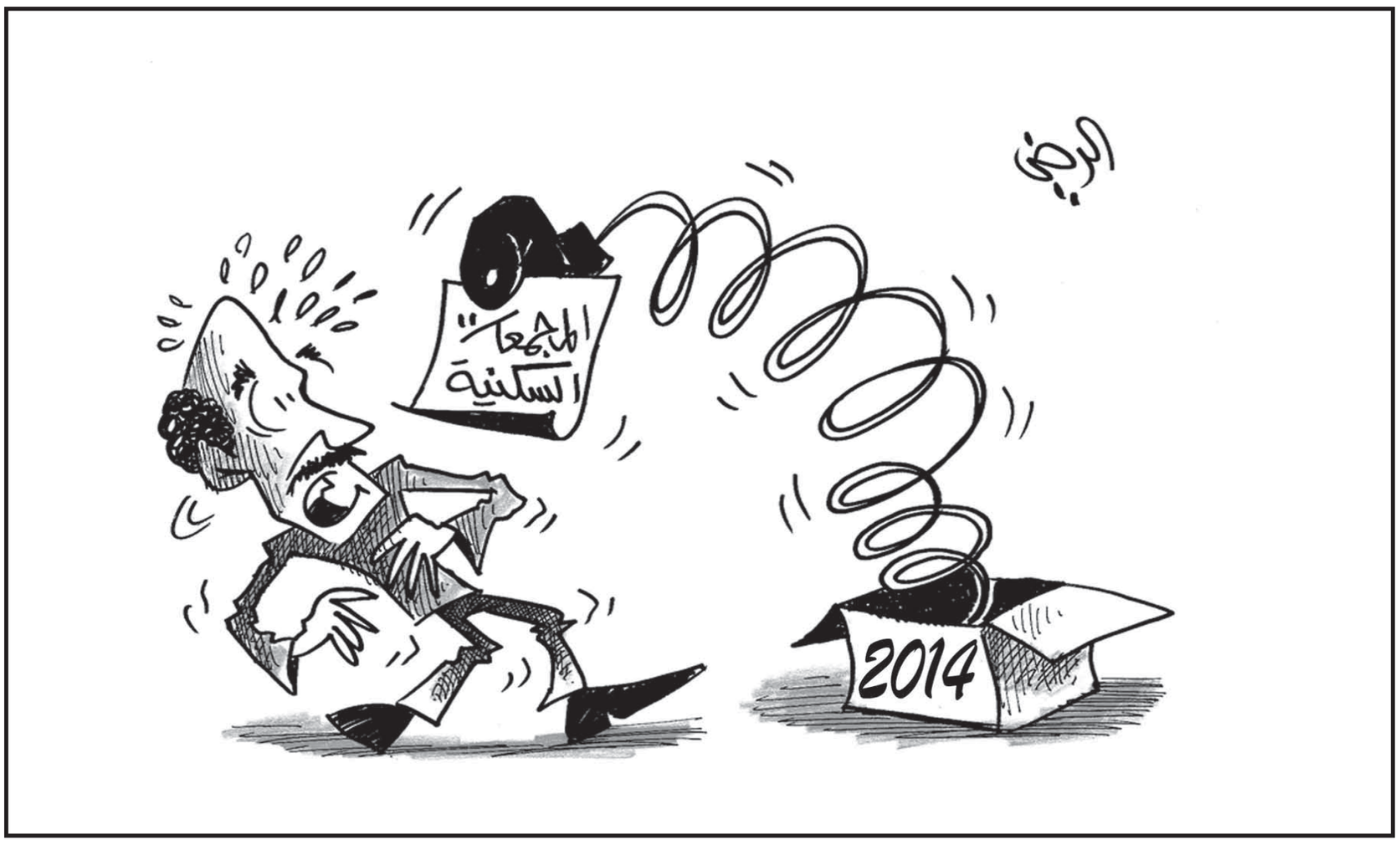

(5-4)

د.عبدالواحد العفوري

ليس رفضا لخيار الأقاليم ولكن مساهمة في ترشيده

خيار الأقاليم وطبيعة الأزمة الشاملة وجوهر التحدي الرئيسي

ما نسعى إليه هو ترشيد وانضاج خيار الانتقال من "الدولة" اليمنية الأحادية القائمة إلى الدولة الاتحادية القادمة بحيث يوفر العمل بهذا الخيار الوسيلة المثلى للتوصل إلى حلول للمشكلات والتحديات التي تواجهنا، هذا هو المعيار الأبرز الذي ينبغي ان نقيس ونقيم على ضوئه ملاؤمة وسلامة وجدوى خيار الدولة الاتحادية فهو ليس غاية بحد ذاته وانما المحك هنا هو إلى اي مدى يمكن للنموذج الاتحادي للدولة ان ينجح في تأمين الضمانات القوية لبناء وتوفير القدرة الوطنية (تمييزا لها عن "الضمانات" التي "توفرها" مصادر خارجية دون ادنى تفريق فيما بين هذه المصادر) الكافية للحسم -بافتراض أسوأ الاحتمالات- للتصدي لأي تهديد يمكن ان يمس وحدة اليمن الكبير أرضا وإنسانا ونظاما سياديا واحلال التناغم والتكامل بدلا عن التعارض والتصادم فيما يتصل بتحقيق اهدافنا في الحفاظ على وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه من جانب وتحقيق الاستقلال الذاتي التشريعي والتنفيذي والقضائي لكل إقليم على حدة من جانب آخر وذلك تحت سقف الدولة اليمنية الاتحادية باعتبارها التجسيد الحي الملموس للهوية الوطنية اليمنية الجامعة. ان جاذبية النموذج الاتحادي للدولة ستتحدد من خلال قدرته وفاعليته في تفكيك وحل التحدي الرئيسي والمشكل المحوري الذي يواجهنا في ظل "الدولة" الأحادية القائمة والمتمثل في غياب العدالة والمواطنة المتساوية وحكم القانون وما ترتب عليه من تركيز وتركز للسلطة والثروة في دائرة ضيقة من مراكز النفوذ "العسكرية" و"القبلية-العشائرية- الأسرية" والوجاهات "الدينية" و"الحزبية" و"البزنس" فرضت هيمنة محكمة على السلطة والثروة ومارست احتكارهما وتوظيفهما في خدمة مصالحها الأنانية الضيقة هذا في جانب من المشهد بينما في الجانب الآخر منه نرى تراكماً صورة تفوق الخيال لمعاناة جموع الشعب اليمني الذي وجد نفسه يغرق في الحرمان بكل صنوفه، مغيبا بصورة شبه تامة عن أي مشاركة حقيقية في مسائلة أهل السلطة أو محاسبتهم أو تنصيبهم أو عزلهم ومقصيا من الحصول على اقل القليل من نصيبه في ثروة بلاده، يحاصره الفقر والجوع والمرض والبطالة وتردي وغياب الخدمات بما في ذلك الأساسية منها التي أصبحت الحياة من دونها في هذا العصر جحيما حقيقيا على الأرض..هذا هو جوهر التحدي الرئيسي والمشكل المحوري الذي "قصم ظهر اليمن وشعبها" وأودى بنا إلى هذا المنحدر السحيق الذي يتجرع مرارته ويعتصر آلامه مايزيد عن 90٪ من أبناء الشعب اليمني، وليست الأزمة اليمنية العميقة والشاملة التي تعصف باليمن في مختلف مناحي حياته ووجوده منذ سنوات إلا التعبير الخارجي الظاهر الملموس لهذا التحدي الأساسي والمشكل المحوري حيث تراكمت عواملها ومفاعيلها عبر الزمن حتى وصلت إلى اندلاع تلك الاحتجاجات الشعبية العارمة التي عمت ربوع الجغرافيا اليمنية المترامية الأطراف العام 2011م مطالبة بإسقاط السلطة الحاكمة ، وعلى الرغم من ما آلت اليه تلك الاحتجاجات والمصادمات -التي كادت ان تطيح بما هو قائم من مظاهر "الدولة" على هشاشتها ومحدوديتها- من تطورات فإن العوامل التي ادت إلى اندلاعها مازالت تقريبا قائمة كما كانت ، فالتسوية السياسية التي وان نجحت في تحويل مجرى الازمة اليمنية الشاملة المذكورة إلى أزمة بين فرقاء "العمل السياسي" في "السلطة" و"المعارضة " وفي وضع حد مؤقت لكارثة الانهيار الوشيكة، فإن الحل الجذري المستدام لجوهر الأزمة الشاملة (التي تراجعت مؤقتا بكامل هيئتها إلى خلفية المشهد) لايزال بعيد المنال وهو مرهون بدرجة رئيسية بأن يلتقط اليمنيون زمام المبادرة بعد الآن (بعيدا عن املاءات ورغبات الآخرين في الاقليم والعالم) وان يمضوا قدما لإعادة بناء دولتهم بأوسع مشاركة ممكنة وذلك على أسس العدالة والمواطنة المتساوية وحكم القانون فهذا ولا شيء سواه هو مفتاح الحل الشامل والدائم لمواجهة التحدي الرئيسي الذي يقف أمام اليمن واليمنيين والذي من دون التصدي الجاد والواعي والشجاع والحقيقي والشامل له فإن وحدة اليمن وأمنه واستقراره وازدهاره ستظل عرضة للتهديد المستمر، وعليه ووفقا لهذا السياق تحديدا علينا ان ننظر إلى خيار النموذج الاتحادي للدولة بمختلف جوانبه وتفاصيله بما في ذلك بالطبع عدد الأقاليم ومكوناتها الجغرافية والبشرية بما يضمن اكبر قدر ممكن من التوازن والعدالة في تشكيل هذه الأقاليم من النواحي المتعلقة بالمساحة وعدد السكان والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية المتنوعة وغير ذلك من الجوانب حتى لا نؤسس لمعادلة مختلة " للتنافس" بين هذه الأقاليم وحتى نستبعد بصورة محكمة كل ما من شأنه ان يغذي مصادر الشعور بالغبن والكراهية والتنافر بين أبناء الوطن الواحد وحتى نقضي على أي من الأسباب التي يمكن ان توفر "الفرصة " أو " البيئة المناسبة" لتعبئة بعض اليمنيين على بعضهم الآخر تحت أي "يافطة" كانت أو لاستعلاء البعض على البعض الآخر..هكذا وبهذه الروح ووفقا لهذه المنهجية علينا ان نمضي في تطوير وانضاج وترشيد خيار الأقاليم بحيث يكون معيارنا الرئيسي في تقييم صوابيته وجدواه كما اشرنا سابقا قائماً على مدى ملاءمته ونجاعته في توفير الحلول الفعالة الجديدة للأزمة اليمنية الشاملة ومواجهة التحدي الرئيسي والمشكل الجوهري الذي يحول دون مغادرتنا للحاضر المأزوم ويعطل التحاقنا الظافر بالمستقبل الذي نتطلع اليه.

*أستاذ الاقتصاد - جامعة تعز.

يحيى محمد العلفي

الطارف ..غريم

خرجت غازية مارب عن الخدمة..عادت الغازية إلى الخدمة..هذا هو الهم الكبير الذي ندفع ثمنه هذه الأيام..بل ومنذ مدة ليست بالقصيرة، حيث تزايدت الاعتداءات وأعمال التخريب التي يقوم بها ثلة من غوغائية القوم على أبراج وخطوط الكهرباء..سواءً في منطقة نهم محافظة صنعاء أو في آل شبوان وغيرها بمحافظة مارب بما يؤدي إلى انقطاع الكهرباء عن أرجاء البلاد..بما فيها العاصمة وإدخالها في عتمة الظلام الطويل الدامس..وبالتالي تعطيل الكثير من الأعمال وإحراق الأجهزة والمعدات التي تشتغل بالكهرباء، ولو تأملنا إلى ظاهرة هذه الاعتداءات ودوافعها لوجدنا أنها نتدرج ضمن الإنفلات الأمني العام الذي تشهده البلاد وضعف قدرة أجهزة الضبط على ملاحقة المعتدين ومن يقف وراءهم والقبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع..الأمر الذي شجع ويشجع هؤلاء المخربين للتمادي في غيهم وتكرار أعمالهم الشنيعة وخرق النظام والقانون بالتعنت والعناد تارة وبالتحدي والتعجيز تارة أخرى..

ولعل ما يثير غضب واستفزاز عامة الناس من أبناء المجتمع اليمني أن الاعتداء والتخريب الثاني على خطوط وأبراج الكهرباء لا يبعد عن مركز الدولة وعاصمتها الكبيرة سوى بضعة كيلومترات قليلة لا تتجاوز العشرات "منطقة نهم" ما يمكن للأجهزة المختصة وضع حد لها وحسمها بكل يسر وسهولة وذلك بتحميل كافة أبناء المنطقة القاطنين بالقرب من هذه الخطوط والأبراج كامل المسؤولية عن أي اعتداء أو حتى حدوث أي انقطاع أو إطفاء للتيار الكهربائي، فإنهم جميعاً غرماء وفاعلون ولا تعرف الدولة غيرهم، على أساس أن المعتدين من بني جلدتهم ومن أبنائهم (والطارف منهم غريم)..وكما كان يفعل الأولون من أبناء اليمن على مدى التاريخ فإن قبائل اليمن وأقيالها مدركون فيما يحدث في الطرق المسبلة..والدولة لو عمدت إلى هذا الأسلوب لوفرت لنفسها ولأمنها وجيشها ومجتمعها ويلات حثالات المجتمع ضعاف النفوس الخارجين على كل القيم والأعراف الإنسانية الذين لا دين لهم ولا أخلاق..وسيكون هذا الأسلوب بمثابة الإنذار الرادع والرد العملي على كافة الأعمال والسلوكيات الخارجة على النظام والقانون..ومن ثم الوسيلة الأخيرة لاستتباب الأمن والاستقرار في أرجاء اليمن.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

عبده ربل

الفقر يدفع الناس إلى ارتكاب بلاوي لا تخطر على بال، أستطيع أن أبرهن على ذلك من خلال نموذج واقعي تأملت مفرداته في الشارع اليمني وكما قيل الحاجة ام الاختراع ولأن الفقر ذل الحاجة فهو يولد أسوأ الاختراعات.

في إحدى حارات صنعاء يسكن حسن نعنعي، وهو رجل يعمل في جمع النفايات والخردة من سلات القمامة ويسكن في غرفة نصفها حمام مع ستة أطفال مشاغبين كفيلين بغزو قرية من العمالقة من مشاغبتهم إذ ليس لهم ملعب ولا مدرسة ولا موطن سوى الشارع !

أحدهم يبلغ من العمر ثماني سنوات، يلقبه عيال الحارة "عبده ربل"، وهو طفل بحجم قطمة الأرز الصغيرة، لا يمشي كالآدميين بل يتبرعم كإطار السيارة الذي يدحرجه كل نهار في أرصفة الحارة. ولأنه قصير فإنك ترى "التاير" في الشارع، وكأنه يدحرج نفسه دون أن تلاحظ "القملي" الذي يدفعه بخفة.

تصوروا أن "عبده ربل " كان سببا في حصول والده على مبلغ أربعمائة ألف ريال، قولوا لي كيف؟

صدمته سيارة لاكسز (آخر موديل)، كيف؟

قفز عبده ربل إلى تحت السيارة متعمدا، ورغم أنها اصطدمت به بقوة إلا أنه لم يتأثر، ما جعل أهالي الحارة يشكون في أن هذا الطفل جاء دعاية وسط "الدرزن" الذي خلفه حسن نعنعي ،كلهم من لحم ودم، وهو مصنوع من المطاط.

ومن سوء حظ السائق أنه وقع ضحية لحسن نعنعي الذي لم يكتف بحبسه وتغريمه مبلغ أربعمائة ألف ريال، بل اشترط على السائق أن يشتري كل يوم ديكا؛ لكي يطعم "عبده ربل"، ويستعيد صحته، مع أن الأخير بصحة وعافية يحسد عليها، ويتنطط كالقرد على سرير المستشفى باعتباره لأول مرة يشاهد سريرا في حياته.

كثيرا ما أصادف "عبده ربل" وهو يتدحرج كالدبة الغاز وسط خط السيارات بحثا عن سيارة يتعلق فيها وكأنه يبحث عن صدمة أخرى يوفي بها والده المليون، ويبدو أنه لم يفلح في الحصول على صدمة فقرر أن يترك العمل بالجملة (صدمات) ويشتغل بالتجزئة (تعويرات) حيث لا يمر يوم دون أن نسمع فيه صيحاته في الحارة. أيش فيه؟ قالوا ولد فلان رجم "عبده ربل".

ويبدأ المسلسل الذي يتكرر كل أسبوع يسعفه، يبزوهم القسم الذي يحل "عبده ربل " إلى المستشفى ثم تبدأ حكاية "الأرش" بمبالغ تتفاوت بين الأربعين ألف ريال وبين العشرة آلاف ريال.

أناشد حكومتنا الرقيدة السعى الجاد إلى ايقاف قطار الفقر والبطالة المتنامي ومحاولة إلجام صخرة الفقر حتى لا يستخدم " نعنعي" أولاده مطبًات في الشوارع والحارات، ويشتغل بهم "صدمات" و"تعويرات" بالجملة والتجزئة.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

نجيب محمد الزبيدي

القرار 2140 يصب في صالح اليمن وشعبه

ثلاثة قرارات هامة تم التصويت عليها بالإجماع من قبل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، القرار الأول رقم 2014 في العام 2011م ثم تبعه بالقرار الثاني رقم 2051 في العام 2013م واليوم جاء القرار الثالث الذي أصدره مجلس الأمن الدولي برقم 2140 في العام 2014م.

اللافت في كل تلك القرارات أنها جاءت لتبرهن أو تؤكد لنا بأن المجتمع الدولي يتابع باهتمام كبير تطورات ومستجدات الأوضاع على الساحة اليمنية ومواكبة الأحداث التي اندلعت في العام 2011م.

الجميل في الأمر أن كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها الأخير 2140 كل هذه أو تلك القرارات جاء ليؤكد مجدداً حرص والتزام المجتمع الدولي بدعم التسوية السياسية وتأمين الانتقال السلمي للسلطة بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة اليمن.

الشيء الرائع بالنسبة لي وللكثير من الناس وأخص فئة الشباب تحديدا فلقد التقيت بمجموعة من الطلبة الدارسين بالثانوية العامة وكذا بعض الطلاب الدارسين في عدة جامعات يمنية، وكان السؤال الذي أردت منهم الإجابة عليه يقول: ياشباب اليمن الواعد ما رأيكم أو كيف تنظرون لذلك القرار الهام الذي أصدره مجلس الأمن بشأن اليمن؟.

ما أثلج صدري حقا أن الإجابات التي أدلوا بها كانت كلها تحمل معنى القبول والإيجابية بل والموافقة أو الترحيب بالقرار 2140.

الخلاصة في القول أنهم قالوا: إن القرار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن لا يمس السيادة اليمنية أو استقلالها مطلقا.

فالقرار إنما هو تلويح دولي واضح بالعصا الغليظة ضد معيقي ومعرقلي التسوية السياسية باليمن وفرصة أخيرة يعطيها مجلس الأمن لمن لم يستوعبوا بعد المتغيرات الجارية ويراهنون على فشل الانتقال السلمي للسلطة.

أقول للكل أو الجميع بالصراحة بأن الحلو ما يكملش إلا إذا ماذا يا خبير أقول إلا إذا بادرت كل القوى والمكونات والأحزاب السياسية إلى العمل بالأمور التالية:

-1 طي صفحة الماضي نهائيا بما فيها الصراعات والعنف وغيره.

-2 العمل على فتح صفحة جديدة عنوانها (العمل جنبا إلى جنب) وتوحيد الصفوف والسعي إلى بناء اليمن الجديد.

-3 الوقوف بصدق مع القيادة السياسية المتمثلة بالرئيس عبدربه منصور وأن يكونوا عاملا مساعدا في إنجاح تنفيذ وثيقة الحوار الوطني والتي تؤسس ليمن جديد على مبادئ الشراكة والمساواة والحكم الرشيد.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388